

الدستور والوثيقة ونظام الاقتراع النسبي

الدستور والوثيقة؛ لقد حسمت وثيقة الوفاق الوطني شكل الدائرة الانتخابية، حيث ورد في هذه الوثيقة مرتين ذكر المحافظة كدائرة الانتخابية، المرة الأولى ضمن بند الإصلاحات السياسية وردت العبارة الآتية: الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

السياسي إنما هو واجب دستوري فرضته بصيغة الأمر وثيقة الوفاق الوطني، وإن لم نفعل فهذا يعني أننا عن قصد أو غير قصد مستمرون في منع تكوين السلطات وفق الأصول الدستورية مع ما يعنيه ذلك من استمرار الأزمات الدستورية والسياسية. فإلى أي نظام ودوائر انتخابية يقودنا

لبنان، لا يصح لا بالمنطق ولا بالحيثيات الواقعية والقانونية أن يستمر العمل بقانون انتخابي يعود تاريخ طبيعته الأولى لزمان الأنداب، ولهذا لا بد من صياغة قانون انتخابي جديد ينسجم مع التكوين الجديد للسلطات الدستورية في لبنان، وهذا ليس خياراً تقدم عليه السلطة ولا من باب الترف

عصام إسماعيل *

العلاقة بين الدستور وقانون الانتخاب هي علاقة مصير، فقانون الانتخاب هو الذي ينتج السلطات المنوط بها تطبيق هذا الدستور، فإذا أنتج القانون مجلساً نيابياً أدى أدواره التشريعية والرقابية والمالية والانتخابية بأحسن ما يكون ولاحق الوزراء المقصرين وفقاً لصلاحته القضائية في هذه الحالة يمكن الحكم على صحة القانون المطبق وجدوى الاستمرار باعتماده.

أما إذا تحقق العكس حيث كثرت التشريعات المخالفة للدستور وارتفع الدين العام ارتفاعاً فاضحاً غير طبيعي وتحررت الحكومة من رقابة المجلس فلا طرح ثقة بوزير، نسمع بالمخالفات المرتكبة والفساد المستشري ولا نرى مديراً عاماً معزولاً من موقعه بل على العكس، يمدد له وكان أمراً لم يحدث... في هذه الحالة نسال هل أحسننا باختيار قانوننا الانتخابي؟

وتزداد أهمية هذا القانون عندما يكون النظام الدستوري للدولة يميل نحو المجلسية أي هيمنة مجلس النواب على بقية المؤسسات الدستورية كالنظام اللبني بعد التعديلات الدستورية لعام 1990 الذي يركز على قوة البرلمان حيث تضمن الدستور تغييرات في تكوين السلطات وصلاحياتها، مانحاً التفوق لمؤسسة مجلس النواب التي يناط بها وظيفة كبرى متمثلة بممارسة الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها، وفق حرفية العبارة الواردة في وثيقة الوفاق الوطني.

وتعزيزاً لقوة البرلمان جرى حجب صلاحية رئيس الجمهورية بإقالة الوزراء وانتهى عملياً التفويض التشريعي الذي كان يستخدمه رؤساء الجمهورية في العمليات الإصلاحية، وتحوّلت السلطة التنفيذية إلى مجلس الوزراء المنتخب عملياً عن مجلس النواب.

بعد عام 1990 وبسبب اختلاف طبيعة النظام السياسي ما بين مرحلتين من تاريخ



التعديلات الدستورية لعام 1990 تركزت على قوة البرلمان (هيثم الموسوي)

«بريكست»... كأنه سرايفو القرن الـ21

روسيا فلاديمير بوتين والتطرف الإسلامي، وهو حذر من أن ستيف بانون -عضو مجلس الأمن في جوقة ترامب- وعزم على تفكيك الاتحاد الأوروبي، ويدفع باتجاه إعادة تنظيم أوروبا حول الهويات القومية، "في قارة قدمت عشرات الملايين من الأرواح بسبب

من أتينا إلى لشبونة، وجعل مسألة خروج، أو حتى طرد، بعض الدول من الاتحاد مسألة وقت لا أكثر. وهكذا، كان لترامب أن يتساءل اليوم عن معنى بقاء مؤسسات غير ذات صلة - على حد تعبيره - كالاتحاد الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، وكلها يمثل تكلفة على حسابات الإمبراطورية بينما هي الفضاءات التي كادت أن تكون الحاضنة الممكنة لقيام "ولايات منحدرة" أوروبية منافسة بقيادة ألمانية لو أن مكر التاريخ أخذنا هناك. وهكذا تبدو توجهات الإمبراطورية الأميركية في العهد الترامبي واضحة في الانتهاء من الاتحاد الأوروبي، وإلزام التابع البريطاني باستكمال عملية الخروج من الاتحاد. رغم المعارضة الشعبية المحلية المتسعة لذلك، والتمهيد لتصعيد سياسي اليمين في انتخابات أوروبا المحلية (خاصة ماري لو بين، مرشحة اليمين الفرنسي المتطرف إلى انتخابات الرئاسة الفرنسية المقبلة، وهي التي وعدت في حال انتخابها بعمل "بريكست"، أي استفتاء فرنسي حول البقاء في الاتحاد الأوروبي على نسق "البريكست" البريطاني).

القادة الأوروبيون الذين صعقوا من تحولات السياسة الخارجية الأميركية الحاسمة والتي خالفت ما اعتادوا عليه لسبعين عاماً، يعلمون تماماً أن عليهم أن ينخرطوا في مواجهة كبرى الآن إن هم رغبوا في حماية مصالحهم البرجوازية في مواجهة "الغول" الأميركي. وبدأنا نسمع فعلاً لغة معادية للمشروع الأميركي على السنة نخبلة القارة السياسية لم تكن واردة قبل أشهر قليلة. جاي فيرهوفستات، رئيس وزراء بلجيكا السابق والمفاوض المعين عن الاتحاد الأوروبي لإدارة "البريكست" يقول مثلاً في محاضراته الأسبوع الماضي في لندن إن "ترامب يمثل تهديداً ثالثاً لأوروبا إلى جانب

أجري في الثالث والعشرين من حزيران 2016) ينتمي بالتأكيد إلى ذات نوعية الأحداث الرمزية المكثفة، التي سترى في سياق نشوء النظام العالمي "الترامبي" الجديد في الدراسات التاريخية مستقبلاً وكأنها طلاقات غافيلو برنسيب الغادرة في سرايفو في بدايات القرن العشرين. فمذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى وقت قريب، كانت سياسة الإمبراطورية الأميركية تقوم على نظرية توحيد كل الدول الرأسمالية الكبرى - ومناطق نفوذها في أشباه الدول - في نطاق معلوم هائل، عابر للحدود القومية، وضمن تنظيم شديد التعقيد لمنظمات إقليمية كان أهمها بالطبع الاتحاد الأوروبي، بوصفه "الميكانيزم" الذي تدير من خلاله واشنطن أهم تجمع للبرجوازيات في العالم، وفي ذات الوقت تواجه من خلاله - على الأرض - التهديد الذي مثلته الفكرة النظرية للاتحاد السوفياتي كإمبراطورية نخبية، وطريق ثانٍ ممكن لتطور البشرية. لقد مارست الولايات المتحدة ضغطاً هائلاً لمصلحة ضم بريطانيا للمجموعة الأوروبية كاداتها المثالية لمنع تحول ذلك "الميكانيزم" الإداري إلى عملاق أوروبي عبر تقارب حقيقي بين ألمانيا وفرنسا، يمكن أن ينافس المركز الإمبراطوري في يوم من الأيام.

هذه الصيغة الإدارية من أعمال الإمبراطورية بدأت تفقد مبررات وجودها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في 1991 وتحول روسيا إلى دولة رأسمالية أخرى، وبشكل أوضح بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، بعدما تأكد فشل ألمانيا في فرض أي صيغة أوروبية موحدة على شكل استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة العاصفة واكتفائها بحماية مصالح الرأسمال الألماني فحسب، وهو ما تسبب بفقدان ثقة عميق بالألمان من قبل الشركاء المعدمين في شريط أوروبا الجنوبي

سعید محمد *

أصبحت صنعة التاريخ في وقتنا الحاضر أشبه ما تكون بآركيولوجيا معرفية، تنقّب في ما بعد الحدث المباشر بحثاً عن التيارات والخطوط العريضة التي أفرزت حالة تاريخية معينة، ولم يعد مقبولاً للعقل المعاصر نسب التحولات التاريخية الكبرى إلى أحداث صغيرة بعينها، مهما كانت تلك الأحداث شديدة الإيحاء والرمزية. فافتتاح سجن الباستيل في الرابع عشر من تموز 1789 لم يعد عند خبراء الثورة الفرنسية ذا قيمة تذكر في محاولة فهمهم للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أمت بالمجتمع الفرنسي في مرحلة بدايات نشوء المجتمع الرأسمالي المعاصر. وبالتأكيد فإن افتحام ثلة من البلاشفة الروس الشجعان للقصر الشتوي في سان بطرسبورغ ليلة السادس والعشرين من أكتوبر 1917 لم يكن سوى نبضة صغيرة في سياق ثوري متصاعد في روسيا، تشكل عبر عقود سابقة لتلك الليلة الخريفية الجميلة. مع ذلك، فإنه ما يزال مغرباً - أقله في السرديات التاريخية الشعبية - اتخاذ نقاط معزولة وأحداث مكثفة بوصفها شرارات كان لا بد منها ربما لدفع عجلة التحولات التاريخية المتراكمة نحو تغيرات نوعية. فالطلاقات القليلة التي قتلت فرانز فرديناند، أرشيدوق النمسا في سرايفو في الثامن والعشرين من حزيران 1914، بدت، في حينه على الأقل، وكأنها الحادثة التي كانت الأجواء السياسية المتأزمة بين برجوازيات أوروبا المتنافسة بانتظارها لإطلاق حرب عالمية عبثية قضى فيها عدة ملايين من البشر.

"البريكست" (الاستفتاء الشعبي البريطاني على العلاقة مع الاتحاد الأوروبي والذي



الخبير
al-akhbar

رئيس التحرير -
المدير المسؤول:
ابراهيم المصن

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

مدير التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسن علق
إيلي حنا
اهل الاندري
شريك كرم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع دونات
- سنتر كونكورد -
الطابق السادس

تلفاكس:
01759500
01759597
ص. ب. 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01759500

التوزيع
شركة الواصل
15-14/666314_01
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-
paper